المحاضرة الثانية: الحماية الفرنسية على تونس 12ماي 1881م وردود الفعل الوطنية.

أولا–الأسس القانونية لترسيم الحماية الفرنسية على تونس:

1–معاهدة باردو 12 ماي 1881م.

2–معاهدة 8 جويلية 1882م.

3–معاهدة 30 أكتوبر 1882م.

4–معاهدة المرسى 08 جوان 1883م.

ثانيا–موقف الدول الكبرى من الحماية الفرنسية على تونس.

1–موقف بريطانيا.

2–موقف إيطاليا.

3–موقف ألمانيا.

4–موقف الدولة العثمانية.

ثالثا–ردود الفعل الوطنية التونسية تجاه الحماية الفرنسية.

1–الموقف الرسمي وخيار الالحاق بفرنسا.

2–الموقف الشعبي وخيار المقاومة المسلحة.

2–1–المقاومة بالشمال. 2–3–المقاومة بالجنوب.

2–2–المقاومة بالوسط. 2–4–مميزات وخصائص وأسباب فشل المقاومات.

المحاضرة الثانية: الحماية الفرنسية على تونس 12ماي 1881م وردود الفعل الوطنية.

أولا–الأسس القانونية لترسيم الحماية الفرنسية على تونس:

***مفهوم الحماية:**

هي مفهوم قانوني يقضي، بأن تضع دولة نفسها أو توضع تحت كنف دولة آخرى أقوى منها من أجل تسيير ورعاية مصالحها الخارجية وفي بعض الأحيان حتى التسيير الداخلي في بعض الحالات.

وللحامية شكلان هما:

***الحماية الاختيارية:** وتسمى في عرف القانون الدولي بالحامية العادية؛ التي تكون باتفاق إداري لدولة مع آخرى أقوى منها، من أجل الدفاع ورعاية وتسيير مصالحها الخارجية.

***الحماية الاستعمارية (القهرية):** وفي هذه الحالة تفرض الحماية على الدولة المحمية عن طريق انتزاع معاهدة تحت الإكراه، من أجل تبرير موقفها أمام الدول الكبرى التي تربطهم مصالح بالدولة المحمية.

1–معاهدة باردو 12 ماي 1881م (القصر السعيد):

وقعت هذه المعاهدة بين الحكومة الفرنسية والباي "محمد الصادق باي" وهذا الأخير وقعها تحت الإكراه، رغم اعتراض أعضاء مجلس الدولة التونسي الذين طالبوا بالمقاومة.

وبالتالي تعتبر هذه المعاهدة تأسيسا لنظام الحماية وشكلا من أشكال بداية الاستعمار الفرنسي لتونس، وبنود المعاهدة هي:

*أن تحتل فرنسا المراكز المهمة.

*أن تضع الباي وعائلته تحت الحماية الفرنسية.

*أن يتكفل ممثلو فرنسا برعاية المصالح الخارجية لتونس.

*أن لا يعقد الباي أي اتفاقية مع الدول الأجنبية إلا بعد موافقتها.

* فرض بعض الضرائب والغرامات المالية على القبائل مع تكليف الباي بالتنفيذ وجمعها.

*عدم إرسال الأسلحة إلى الوطنيين مع تحميل الباي مسؤولية ذلك.

وما يمكن أن نلاحظه من خلال قراءتنا الأولية لبنود المعاهدة نجد أنها؛ لا تعلن مباشرة عن حقيقة الأهداف العسكرية لفرنسا، فقد صيغت موادها بطريقة توحي على أنها لا تمس صميم استقلال تونس، لكن وبعد القراءة المتأنية لهذه البنود؛ يجد أنها منحت لفرنسا حق الإشراف المالي والخارجي والعسكري على تونس، فالمعاهدة أيضا أعطت للقوات الفرنسية حق احتلال المراكز التي تراها صالحة للاحتلال بدعوى استتباب الامن وبالتالي أصبحت سيادة الباي في المجال الداخلي والأمني والخارجي صورية فقط-تعتبر هذه المعاهدة تمهيد للاحتلال الكلي لتونس-.

2-معاهدة 08 جويلية 1882م:

ما يميز هذه الاتفاقية بأنها كانت سرية —حتى لا تثير حفيظة الدول الكبرى والشعب التونسي- ؛ حيث فرضت على " محمد الصادق باي" من طرف المقيم العام الفرنسي " بول كامبون 1882-1886م"-كان له فضل كبير في تحويل الحماية من هيمنة محدودة إلى هيمنة سياسية وإدارية ومالية شاملة- .

وبموجب هذه الاتفاقية تقرر ما يلي:

*اعتراف الباي بهيمنة فرنسا على البلاد التونسية.

*منح تفويض كامل لسلطة الباي لصالح المقيم العام.

*مراقبة الإصلاحات الإدارية والعدلية للمقيم العام.

*منح السلطات الفرنسية؛ حق تقدير الضرائب وقاعدتها وطرق تحصيلها مع تنظيم المداخيل المالية.

وبالتالي فهذه المعاهدة؛ جردت الباي من سلطته الداخلية مثلما حرمته معاهدة باردو من السيادة الخارجية وبالتالي فهي جعلت تونس كمقاطعة فرنسية على رأسها حاكم تونسي صوري فقط.

3-معاهدة 30 أكتوبر 1882م:

بعد تنصيب الباي الجديد "علي باي" في 28 أكتوبر 1882م –بعد وفاة محمد الصادق باي- ، من طرف المقيم العام " بول كامبول" ومن أجل تدعيم الوجود الفرنسي أكثر بتونس، تم التوقيع بين الطرفين على معاهدة 30 أكتوبر 1882م والتي تعتبر مكملة لما جاء في المعاهدات السابقة؛ حيث كان الهدف منها هو فرض السيطرة الفرنسية المطلقة على الشؤون المالية للبلاد دون أي تدخل محلي أو خارجي.

فالمعاهدة تعرضت بصفة خاصة؛ لقضية الديون التونسية المستحقة لصالح الدول الأوروبية، حيث حدد الإدارة المالية الفرنسية طرق تسديدها عن طريق الدعم الفرنسي المالي ومقابل ذلك سوف تقوم الإدارة الفرنسية بإلغاء اللجنة المالية الدولية بعد التعهد بدفع الديون المستحقة وبالتالي يخلوا الجو لفرنسا لتفعل بتونس ما تشاء.

4-معاهدة المرسى 08 جوان 1883م:

تعتبر هذه المعاهدة تأكيدا رسميا فرنسيا؛ لنظام الحماية على تونس، وبنود هذه المعاهدة جاءت كالتالي:

*إدخال الإصلاحات الإدارية والقضائية التي ترى فرنسا إدخالها على تونس.

*حق فرنسا في الإشراف على الشؤون المالية لتونس.

*أن يعقد الباي قرض من فرنسا لسداد الديون.

*أن لا يعقد الباي أي قرض إلا بعد إذن الحكومة الفرنسية.

*أن تحدد فرنسا مخصصات الباي وحكومته –بالتالي اشراف فرنسا على ميزانية الدولة وديونها-.

وبالتالي فهذه المعاهدة؛ مكنت فرنسا من الحصول على حق التحكم الكلي في قرارات الباي، كما أن عملية إلغاء اللجنة المالية الدولية وتعهد فرنسا بدفع الديون لصالح الشركات البريطانية والإيطالية من طرف وزارة المالية الفرنسية؛ سوف تتحصل بموجب هذا الإجراء على اعتراف بريطانيا

وإيطاليا بالاحتلال الكلي والمباشر لفرنسا على تونس باعتبارها جزء لا يتجزأ من ممتلكات الحكومة الفرنسية.

ثانيا: موقف الدول الكبرى من الحماية الفرنسية على تونس:

1-موقف بريطاني:

كان موقفها صريحا وهو تأييد احتلال فرنسا لتونس؛ وظهر هذا التأييد مند عقد مؤتمر برلين في أوت 1878م، إذ كانت بريطانيا حريصة على إيجاد توازن بين القوى في البحر الأبيض المتوسط وأيضا عملت على صرف أطماع فرنسا عن البحر الأحمر –مصر وقناة السويس–، ولهذه الاعتبارات شجعت فرنسا على احتلال تونس.

2-موقف إيطاليا:

عارضت احتلال تونس؛ رغم أنها لم تكن مستعدة للاشتباك مع فرنسا، فقد شعر الرأي العام الإيطالي بمرارة ضياع تونسوفي هذا الشأن حاول رئيس الحكومة الإيطالي القيام بحركة احتجاجية –مع إشراك بريطانيا في ذلك– مفادها القيام بمظاهرة قرب الشواطئ التونسية والجدير بالذكر أن بريطانيا وافقت على طلب إيطاليا لكنها كانت تهدف من ذلك فقط توفير الأمن وحماية رعاياها فقط، وقد بقت إيطاليا معارضة لذلك حتى سنة 1896م.

3-موقف ألمانيا:

أيدت ألمانيا الحركة الاحتلالية في تونس؛ بهدف صرف نظرها عن مقاطعتي الألزاس واللورين ويظهر هذا التأييد من خلال حديث المستشار الألماني "بسمارك" مع السفير الفرنسي "الكونت دي سانت فاليي" جرى في شهر جانفي من سنة 1879م، حيث صرح له قائلا:"...إني أعتقد بأن الإجاصة التونسية قد نضجت وآن لكم قطافها..." وبالتالي أيدت ألمانيا بدون تحفظ استيلاء فرنسا على تونس من خلال حثها على جني الإجاصة قبل تلفها، كما عبر أيضا عن سروره من فرض الحامية على تونس إذ صرح قائلا:"...أخيرا فرنسا قامت بعمل يشغلها عنه ويشغله عنها...".

4-موقف الدولة العثمانية:

شعرت الأستانة بضربة قاضية بعد فقدانها لتونس، ويتلخص موقفها في مناقشات دبلوماسية وبرقيات احتجاجية رسمية، ولكن في سنة 1888م اعترفت الدولة والعثمانية ضمنيا بالحماية الفرنسية على تونس خصوصا بعد قبولها لرسم الحدود بين تونس وطرابلس وفي سنة 1920م اعترفت رسميا بالحماية الفرنسية –معاهدة سيفر-.

ثالثا–ردود الفعل الوطنية التونسية تجاه الحماية الفرنسية:

1-الموقف الرسمي وخيار الالحاق بفرنسا:

حاول الباي اتخاذ موقف من الاستعمار الفرنسي؛ فعرض على مستشاريه ومجلس الدولة رأيهم حول توقيع المعاهدة؛ فاختلفوا بين مؤيد ومعارض، فالمؤيدون رحبوا بإلحاق تونس بفرنسا وبعدم المقاومة والطاعة المطلقة للباي وعلى رأس هؤلاء "أحميدة لخوجة" –شيخ الإسلام وهو علىٍ رأس أعلى سلطة دينية بتونس- إذ قال للناس:"... بما أنكم ضعفاء لا يمكنكم مقاومة المحتلين وإن أردتم ربح تعاطف أوروبا فيجب أن تحوزوه بالصوم..." ؛ أما المعارضون فقد تزعمهم " العربي بن زروق" فقد نادوا بضرورة إعلان المقاومة.

أما "الصادق باي" فقد رفض من أول وهلة الخيار العسكري، بل حاول اللجوء إلى العمل الدبلوماسي من توجيه البرقيات إلى كل القناصل الموجودين على أرض تونس والمتضمنة احتجاجات عن سياسة الغزو الفرنسي للبلاد.

2-الموقف الشعبي وخيار المقاومة المسلحة:

2-1-المقاومة بالشمال:

مع دخول الجيوش الفرنسية الأراضي التونسية؛ حتى ظهرت مقاومة قامت بها قبائل خمير وعمدون وشتاتة رغم إمكاناتها العسكرية المحدودة والبدائية مقارنة بالإمكانات الفرنسية، ومن أهم المعارك التي قامت بها؛ نجد "معركة بن بشير" التي استشهد فيها 150 تونسي وكان ذلك في 30 أفريل 1881م.

كما قاومت قبائل "مقعد" و "هذيل" و"جهة ماطر" و"بنزرت"؛ حيث لعبا كل من الشيخين "داود بن سعد" و"الحاج محمد بن أحمد" دورا كبيرا في استنفار سكان هذه المناطق بغية حمل السلاح وقد استمرت هذه المقاومة حتى بداية شهر جوان أما في مدينة جندوبة فقد شاركت قبائل "أولاد بوسالم" و" الشياحية" و "عمدون" في المقاومة.

2-2-المقاومة بالساحل والوسط:

في خريف سنة 1881م؛ توجهت القوات الفرنسية نحو منطقة الساحل في محاولة منها لتأمين السيطرة الكلية على المناطق الساحلية، لكنها لا قت مقاومة عنيفة جمعت السكان التونسيين مع عدد من جنود الباي ومن أهم المعارك خلال هذه الفترة نجد " معركة واد لاية" ما بين 18-22 أكتوبر 1881م.

أما بالوسط التونسي؛ فقامت مجموعة من القبائل بقيادة الثورة ضد الزحف الفرنسي ونجد منها: نفات، جلاص، الهمامة، أولاد سعيد، حيث قامت في 25 ماي بالإغارة على هنشير النفضية الذي امتلكته الشركة المرسيلية للقرض، اما مع مطلع شهر سبتمبر فقامت قوات من جلاص ورياح وأولاد سعيد والهمامة والطرابلسية بمواجهة القوات الفرنسية أين وقعت بينهم العديد من المعارك أهمها: معركة حيدرة في 17 أكتوبر 1881م ومعركة الروحية في 23 أكتوبر ومعركة كدية الحلفاء في 25 أكتوبر.

2-3-المقاومة بالجنوب:

بعد انتشار مجموعة من الشائعات بمدينة صفاقس والتي مفادها؛ بأن مجموعة من القبائل اجتمعت في شهر جوان بزاوية "سيدي حسين بلحاج" من أجل إعداد خطة للدفاع وتأمين المدينة من كل اعتداء أجنبي، وبالإضافة إلى ذلك تداول أخبار جاء بها مجموعة من التجار الصفاقسيين المستقرين بمدينة طرابلس مفادها بأن الدولة العثمانية سوف ترسل مساعدة هامة لنجدة إيالة تونس وطرد الفرنسيين ، وهذه الأخبار وآخرى هي التي ساعدت على بث الرعب في نفوس الجالية الأوروبية المستقرة بالمدينة.

وبسبب هذه الشائعات أيضا؛ تأسست لجنة للدفاع عن المدينة ضمت 40 عضوا من المدينة و10 من المثاليث تحت رئاسة "محمد الشريف" ومع وصول "علي بن خليفة" إلى ضواحي المدينة في شهر جويلية من سنة 1881م، أصبح هو القائد الفعلي للمقاومة.

وبوصول القوات الفرنسية إلى مدينة صفاقس بتاريخ 14 جويلية؛ دخل الطرفين في معاك طاحنة استبسل فيها سكان المدينة والمقاومون عنها لكن وبسبب القصف المدفعي الذي دام عدة أيام سقطت المدينة، وهذه الحالة هي التي مكنت الفرنسيين من التقدم ناحية مدينة "قابس" التي استبسلت هي الأخرى في المقاومة ولم تدخلها قوات الاحتلال إلا في شهر نوفمبر. أما بمدينة القيروان فقاد المقاومة كل من "الحاج حسين بن المسعي" و "علي بن عمارة" لكن هذه المقاومة لم تستطع الوقوف أمام الزحف الفرنسي مما جعل المدينة تسقط في يد الفرنسيين بتاريخ 28 أكتوبر 1881م.

2-4-مميزات وخصائص أسباب فشل المقاومات:

-تركزت في الأرياف والبوادي من القبائل وبعض الجنود الذين هربوا من جيش الباي، أما المدن فقد استسلمت بسهولة.

-تجاوز القبائل لخلافاتها المزمنة وتنسيق جهودها في شبه مجلس قيادي لتسيير المقاومة مثل ما حدث بين فروع قبائل الفراشيش وهمامة وجلاص.

- محدودية الإمكانيات للمقاتلين أمام تطور ترسانة العدو مما عجل بالقضاء على المقاومة.

-البعد القومي والشعور الوطني للمقاومة التي جمعت القبائل رغم الخلافات والنزاعات.

-البعد الديني للكثير من المقاومات تحت تأثير وازع الجهاد تحت قيادة بعض شيوخ الزوايا.

-محدودية المكان والزمان للكثير من المقاومات فكانت تنتهي بسيطرة الاستعمار على المنطقة.